

الغنيمة عن الكلام وأهله

تأليف

الحافظ الفقيه العلامة المنقذ

أبي سليمان حمد بن محمد البستي الخطابي

متوفى ٣٨٨ هـ

المكتبة

Handwritten text at the top of the page, possibly a title or header, including the name "عبدالله بن محمد" (Abdullah bin Muhammad).

0731A-3-72

Handwritten text enclosed in a rectangular box, possibly a date or reference number.

Handwritten text at the bottom of the page, enclosed in a decorative border, including the phrase "العبد عبد الله بن محمد" (The servant Abdullah bin Muhammad).

حقوق الطبع محفوظة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م

رقم الإيداع: ٣٩٩٤ / ٢٠٠٤م

دار المنهج

٨١ شارع الهدي الحمدي - متفرع من أحمد عرابي - مساكن عين شمس - القاهرة

جمهورية مصر العربية محمول: ٠١٢ ٣٩ ٥٣٣ ١٧

E-Mail: DarAlmenhaj@HotMail.Com

الغني عن الكلام واهله

تأليف

الحافظ الفقيه العلامة المنقذ

أبي سليمان محمد بن محمد البستي الخطابي

المطبوع في المطبعه الكائنه في مدينة بغداد في سنة ١٢٨٨ هـ
بمطبعه المطبعه الكائنه في مدينة بغداد في سنة ١٢٨٨ هـ
بمطبعه المطبعه الكائنه في مدينة بغداد في سنة ١٢٨٨ هـ

المطبع

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الرسالة نقلها العلامة السويطي
ضمن كتابه التيم: صون المنطق والكلام
عن فني المنطق والكلام

قال الإمام الخطابي - رحمه الله -:

عصمنا الله وإياك - أخي - من الأهواء المضلّة، والآراء المغويّة،
والفتن المحيرة، ورزقنا وإياك الثبات على السنّة، والتمسك بها،
ولزوم الطريقة المستقيمة التي درج عليها السلف، وانتهجها بعدهم
صالحو الخلف، وجنّبنا وإياك مداحض البدع، وبنّيات طرقتها
العادلة عن نهج الحقّ وسواء الواضحة، وأعادانا وإياك من حيرة
الجهل وتعاطي الباطل، والقول بما ليس لنا به علم، والدخول
فيما لا يعيننا، والتكلف لما قد كُفينا الخوض فيه ونهينا عنه،
ونعمنا وإياك بما علّمنا، وجعلنا سبباً لنجاتنا، ولا جعلناه وبالاً
علينا، برحمته.

وقفتُ على مقالك - أخي - وليك الله بالحسنى، وما وصفته
من أمر ناحيتك، وما ظهرَ بها من مقالات أهل الكلام وخوض
الخائضين فيها، وميل بعض مُتَحلي السنّة إليها، واغترارهم بها،
واعتذارهم في ذلك بأنّ الكلام وقاية للسنّة، وجنّة لها يُدبُّ به
عنها، ويُزادُ بسلاحه عن حرمها، وفهمت ما ذكرته من ضيق



الغنية عن الكلام وأهله

صدرك بمجالستهم، وتعذر الأمر عليك في مفارقتهم؛ لأن موقفك بين أن تُسلمَ لهم ما يدعون من ذلك فتقبله، وبين أن تُقابلهم على ما يزعمونه فترده وتُنكره. وكلا الأمرين يصعبُ عليك؛ أمّا القبولُ فلأنَّ الدينَ يمنعك منه، ودلائل الكتاب والسنة تحولُ بينك وبينه، وأمّا الردُّ والمُقابلةُ، فلأنَّهم يطالبونك بأدلة العقول، ويؤاخذونك بقوانين الجدَل، ولا يقنعون منك بظواهر الأمور.

وسألَني أن أمدِّك بما يحضُرني في نُصرة الحقِّ من علم وبيان، وفي ردِّ مقالة هؤلاء القوم من حُجَّة وبرهان، وأن أسلك في ذلك طريقة لا يُمكنهم دَفْعها، ولا يسوغُ لهم من جهة العقل جحدُها وإنكارها. فرأيتُ إسعافك به لازماً في حقِّ الدين، وواجبِ النصيحة لجماعة المسلمين، فإنَّ الدينَ النصيحة.

واعلم يا أخي -أدام الله سعادتك- أن هذه الفتنة قد عمَّت اليوم وشملت، وشاعت في البلاد واستفاضت، فلا يكادُ يسلمُ من رهجِ غبارها إلا مَنْ عصمه الله تعالى، وذلك مصداقُ قول

النَّبِيِّ ﷺ: «إِنَّ الدِّينَ بَدَأَ غَرِيبًا، وَسَيَعُودُ كَمَا بَدَأَ فَطُوبَى لِلْغُرَبَاءِ»^(١).
فَنَحْنُ الْيَوْمَ فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ وَبَيْنَ أَهْلِهِ، فَلَا تُنْكَرُ مَا نُشَاهِدُهُ مِنْهُ،
وَسَلُوا اللَّهَ الْعَافِيَةَ مِنَ الْبَلَاءِ. وَاحْمَدُهُ عَلَى مَا وَهَبَ لَكَ مِنَ السَّلَامَةِ،
وَحَاطَ بِهِ مِنَ الرِّعَايَةِ وَجَمِيلِ الْوَلَايَةِ.

ثُمَّ إِنِّي تَدَبَّرْتُ هَذَا الشَّأْنَ، فَوَجَدْتُ عَظْمَ السَّبَبِ فِيهِ: أَنَّ
الشَّيْطَانَ صَارَ الْيَوْمَ بِلَطِيفِ حِيلَتِهِ، يُسَوِّلُ لِكُلِّ مَنْ أَحْسَنَ مِنْ
نَفْسِهِ بَزِيَاةَ فَهْمٍ، وَفَضْلَ ذِكَاةٍ وَذِهْنٍ، وَيُوهِمُهُ أَنَّهُ إِنْ رَضِيَ فِي
عَمَلِهِ وَمَذْهَبِهِ بِظَاهِرٍ مِنَ السُّنَّةِ، وَاقْتَصَرَ عَلَى وَاضِحٍ بَيَانٍ مِنْهَا،
كَانَ أُسْوَةً لِلْعَامَةِ، وَعُدًّا وَاحِدًا مِنَ الْجُمْهُورِ وَالْكَافَةِ، فَإِنَّهُ قَدْ ضَلَّ
فَهْمُهُ وَاضْمَحَلَّ لُطْفُهُ وَذِهْنُهُ، فَحَرَّكَهُمْ بِذَلِكَ عَلَى التَّنَطُّعِ فِي
النَّظَرِ، وَالتَّبَدُّعِ لِمُخَالَفَةِ السُّنَّةِ وَالْأَثَرِ، لِيَبِينُوا بِذَلِكَ مِنْ طَبَقَةِ
الدَّهْمَاءِ، وَيَتَمَيَّزُوا فِي الرِّتْبَةِ عَمَّنْ يَرَوْنَهُ دُونَهُمْ فِي الْفَهْمِ
وَالذِّكَاةِ، فَاحْتَدَعَهُمْ بِهَذِهِ الْحُجَّةِ حَتَّى اسْتَزَلَّاهُمْ عَنْ وَاضِحِ
الْحُجَّةِ، وَأَوْرَطَهُمْ فِي شُبُهَاتٍ تَعَلَّقُوا بِزُخَارِفِهَا، وَتَاهُوا عَنْ

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٤٥) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الغنية عن الكلام وأهله

حقائقها، فلم يَخْلُصُوا منها إِلَى شفاءِ نفسٍ، ولا قَبْلُوها بيقينِ عِلْمٍ.

ولَما رَأَوْا كِتابَ اللَّهِ تَعَالَى يَنْطِقُ بِخِلافِ ما اِنتَحَلُوهُ، ويشهد عليهم بِباطِلِ ما اعتقدوه، ضربوا بَعْضَ آياتِهِ بَعْضًا، وتَأَوَّلُواها على ما سَنَحَ لَهُم في عَقولِهِم، واستوى عِندَهُم على ما وضعوه من أُصولِهِم، ونَصَبُوا العِداوَةَ لِأَخْبَارِ رِسالِ اللَّهِ ﷺ ولِسُنَّتِهِ المأثورةِ عِندَهُ، ورَدُّوها على وجوهها، وأساءوا في نَقْلِها القالة، ووجَّهوا عليهم الظنون، ورمَّوهم بالترندق، ونسبوهم إلى ضعفِ المُنَّةِ، وسوءِ المَعْرِفَةِ لِمَعانِي ما يَرَوونَهُ مِنَ الأحاديثِ، والجَهْلِ بِتأويله.

ولو سَلَكَوا سَبيلَ القِصْدِ، ووقفوا عِندَما اِنتهى بِهِم التوقيفُ، لوجدوا بَرْدَ التُّقى، ورَوْحَ القُلُوبِ، ولكَثُرَتِ البركةُ وتضاعفَ النِّماءُ، وانشرحت الصدورُ، ولأضاءت فيها مصابيحُ النورِ، واللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشاءُ إلى صراطِ مستقيمٍ.

واعلم - أدام الله توفيقك - أن الأئمة الماضين والسلف



المتقدمين لم يتركوا هذا النمط من الكلام، وهذا النوع من النظر عجزاً عنه ولا انقطاعاً دونه، وقد كانوا ذوي عُقول وافرة، وأفهام ثاقبة، وقد كان وقع في زمانهم هذه الشبهة والآراء، وهذه النحل والأهواء، وإنما تركوا هذه الطريقة وأضربوا عنها - لما تحقّقوا من فتنتها، وحذروه من سوء مغبتها، وقد كانوا على بينة من أمرهم، وعلى بصيرة من دينهم - لما هداهم الله له من توفيقه، وشرح به صدورهم من نور معرفته، ورأوا أن فيما عندهم من علم الكتاب وحكمته، وتوقيف السنة وبيانها غناءً ومندوحة عما سواهما، وأن الحجّة قد وقعت بهما، والعلة أزيحت بمكانهما.

فلما تأخّر الزمان بأهله، وفترت عزائمهم في طلب حقائق علوم الكتاب والسنة، وقلّت عنايتهم بها، واعترضهم الملحدون بشبههم، والمتخذلقون بجدلهم، حسبوا أنهم إن لم يردّوهم عن أنفسهم بهذا النمط من الكلام، ولم يُدافعوهم بهذا النوع من الجدال، لم يقووهم، ولم يظهروا في الحجاج عليهم، فكان ذلك

ضَلَّةٌ مِنَ الرَّأْيِ وَغُبْنًا مِنْهُ، وَخَدْعَةً مِنَ الشَّيْطَانِ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.
فَإِنْ قَالَ هَؤُلَاءِ الْقَوْمُ: فَإِنَّكُمْ قَدْ أَنْكَرْتُمْ الْكَلَامَ وَمَنْعْتُمْ
اسْتِعْمَالَ أَدَلَّةِ الْعُقُولِ، فَمَا الَّذِي تَعْتَمِدُونَ عَلَيْهِ فِي صِحَّةِ أُصُولِ
دِينِكُمْ، وَمِنْ أَيِّ طَرِيقٍ تَتَوَصَّلُونَ إِلَى مَعْرِفَةِ حَقَائِقِهَا؟ وَقَدْ عَلِمْتُمْ
أَنَّ الْكِتَابَ لَمْ يُعْلَمْ حَقُّهُ، وَأَنَّ الرَّسُولَ لَمْ يُثْبِتْ صِدْقَهُ إِلَّا بِأَدَلَّةِ
الْعُقُولِ، وَأَنْتُمْ قَدْ نَفَيْتُمُوهَا.
قُلْنَا: إِنَّا لَا نُنْكِرُ أَدَلَّةَ الْعُقُولِ وَالتَّوَصُّلَ بِهَا إِلَى الْمَعَارِفِ،
وَلَكِنَّا لَا نَذْهَبُ فِي اسْتِعْمَالِهَا إِلَى الطَّرِيقَةِ الَّتِي سَلَكْتُمُوهَا فِي
الاسْتِدْلَالِ بِالْأَعْرَاضِ، وَتَعَلُّقِهَا بِالْجَوَاهِرِ وَانْقِلَابِهَا فِيهَا، عَلَى
حُدُوثِ الْعَالَمِ وَإِثْبَاتِ الصَّانِعِ، وَتَرْغَبُ عَنْهَا إِلَى مَا هُوَ أَوْضَحُّ
بَيَانًا وَأَصَحُّ بَرَهَانًا. وَإِنَّمَا هُوَ الشَّيْءُ أَخَذْتُمُوهُ عَنِ الْفَلَسَفَةِ
وَتَابَعْتُمُوهُمْ عَلَيْهِ. وَإِنَّمَا سَلَكْتَ الْفَلَسَفَةَ هَذِهِ الطَّرِيقَةَ لِأَنَّهُمْ لَا
يُثْبِتُونَ النُّبُوتَ، وَلَا يَرُونَ لَهَا حَقِيقَةَ، فَكَانَ أَقْوَى شَيْءٍ عِنْدَهُمْ
فِي الدَّلَالَةِ عَلَى إِثْبَاتِ هَذِهِ الْأُمُورِ مَا تَعَلَّقُوا بِهِ مِنَ الْاسْتِدْلَالِ
بِهَذِهِ الْأَشْيَاءِ، فَأَمَّا مَثْبُوتُ النُّبُوتِ فَقَدْ أَغْنَاهُمُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ ذَلِكَ،

وكفاهم كُلفَةَ الْمُؤْنَةِ فِي رُكُوبِ هَذِهِ الطَّرِيقَةِ الْمُنْعَرِجَةِ الَّتِي لَا يُؤْمَنُ الْعَنْتُ عَلَى رَاكِبِهَا، وَالانْقِطَاعِ عَلَى سَالِكِهَا.

وبيانُ ما ذهب إليه السلفُ من أئمة المسلمين في الاستدلال على معرفة الصانع وإثبات توحيدهِ وصفاته، وسائر ما ادَّعى أهلُ الكلام تَعَذُّرَ الوصولِ إليه إِلَّا مِنَ الْوَجْهِ الَّذِي يَذْهَبُونَ إِلَيْهِ، وَمِنِ الطَّرِيقَةِ الَّتِي يَسْلُكُونَهَا وَيَزْعَمُونَ أَنَّ مَنْ لَمْ يَتَوَصَّلْ إِلَيْهِ مِنْ تِلْكَ الْوَجُوهِ كَانَ مُقَلِّدًا غَيْرُ مُوَحِّدٍ عَلَى الْحَقِيقَةِ: هُوَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمَّا أَرَادَ إِكْرَامَ مَنْ هَدَاهُ لِمَعْرِفَتِهِ، بَعَثَ رَسُولَهُ مُحَمَّدًا ﷺ بِشِيرًا وَنَذِيرًا، وَدَاعِيًا إِلَى اللَّهِ بِإِذْنِهِ وَسَرَاجًا مُنِيرًا، وَقَالَ لَهُ: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ﴾ [المائدة: ٦٧]. وَقَالَ ﷺ فِي خُطْبَةِ الْوُدَاعِ وَفِي مَقَامَاتِ لَهُ شَتَّى، وَبِحَضْرَتِهِ عَامَّةُ أَصْحَابِهِ: «أَلَا هَلْ بَلَغْتُ؟»^(١). وَكَانَ الَّذِي أُنزِلَ إِلَيْهِ مِنَ الْوَحْيِ وَأُمِرَ بِتَبْلِيغِهِ هُوَ كِمَالُ الدِّينِ وَتِمَامُهُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣]. فَلَمْ يَتْرِكْ ﷺ شَيْئًا مِنْ أَمْرِ

(١) أخرجه البخاري (١٧٤١)، ومسلم (١٦٧٩) من حديث أبي بكره ﷺ.



الغنية عن الكلام وأهله

الدين: قواعده وأصوله، وشرائعه وفصوله، إلا بينه وبلغه على كماله وتمامه، ولم يؤخر بيانه عن وقت الحاجة إليه، إذ لا خلاف بين فرق الأمة: أن تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز بحال. ومعلوم أن أمر التوحيد وإثبات الصانع لا تزال الحاجة ماسة إليه أبداً في كل وقت وزمان، ولو أخر عنه البيان، لكان التكليف واقعاً بما لا سبيل للناس إليه، وذلك فاسدٌ غير جائز. وإذا كان الأمر على ما قلناه، وقد علمنا يقيناً أن النبي ﷺ لم يدعهم في أمر التوحيد إلى الاستدلال بالأعراض، وتعلقها بالجواهر وانقلابها فيها، إذ لا يمكن أحداً من الناس أن يزوي في ذلك عنه ولا عن أحد من أصحابه من هذا النمط حرفاً واحداً فما فوقه، لا من طريق تواتر ولا آحاد، علم أنهم قد ذهبوا خلاف مذهب هؤلاء، وسلكوا غير طريقتهم، ولو كان في الصحابة قوم يذهبون مذاهب هؤلاء في الكلام والجدال لعدوا في جملة المتكلمين، ولنقل إلينا أسماء متكلمهم كما نقل أسماء فقهاءهم وقرائهم وزهادهم، فلما لم يظهر ذلك، دل على أنه لم



يكن لهذا الكلام عندهم أصل.

وإنما ثبتَ عندهم أمرُ التوحيد من وجوه:

أحدها: ثبوتُ النبوة بالمعجزات التي أوردتها نبيُّهم من كتاب قد أعياهم أمرُهُ، وأعجزَهُم شأنُهُ، وقد تحدَّاهم به، وبسورة من مثله، وهم العربُ الفُصحاءُ والخطباءُ والبُلغاءُ، فكلُّ عَجَزَ عنه، ولم يَقْدِرْ على شيءٍ منه؛ إمَّا بأن لا يكونَ من قواهم، ولا من طباعهم أن يتكلَّموا بكلام يُضارِعُ القرآنَ في جزالة لفظه، وبديع نَظْمِهِ، وحُسن معانيه، وإمَّا أن يكون ذلك في وَسْعِهِم وتحت قدرتهم طَبْعًا وتركيبًا، ولكنهم مُنعوه وصُرِفوا عنه ليكون آيةً لنبوتِهِ، وحُجَّةً عليهم في وجوب تصديقه، وإمَّا أن يكون إنمَّا عَجَزُوا عن عِلْمِ ما جُمع في القرآن من أنباء ما كان، والإخبار عن الحوادث التي تَحْدُثُ وتكون. وعلى الوجوه كُلِّها فالعَجْزُ موجودٌ والانقطاعُ حاصلٌ.

هذا إلى ما شاهدوه من آياته وسائر معجزاته المشهورة عنه،

الخارجة عن رسوم الطباع، الناقضة للعادات كتسييح الحصى في

كفه، وحنين الجذع لمفارقتة، ورَجْفِ الجبل تَحْتَهُ وسكونه لما
ضَرَبَهُ بِرِجْلِهِ، وانجذاب الشجر بأغصانها وعروقها إليه، وسجود
البعير له، وتُبوع الماء من أصابعه حَتَّى تَوْضَأَ بِهِ بَشْرًا كَثِيرًا، وَرُبُوُّ
الطعام اليسير بتبريكه فيه حَتَّى أَكَلَ مِنْهُ عَدَدُ جَمٍّ، وإخبار الذراع
إِيَّاهُ بِأَنَّهَا مَسْمُومَةٌ، وَأُمُورٌ كَثِيرَةٌ سِوَاهَا يَكْثُرُ تَعْدَادُهَا وَهِيَ
مَشْهُورَةٌ وَمَجْمُوعَةٌ فِي الْكُتُبِ الَّتِي انْتَسَبَتْ لِمَعْرِفَةِ هَذَا الشَّانِ.
فلما استقرَّ ما شاهدوه من هذه الأمور في نفوسهم، وثبت
ذلك في عقولهم، صحَّتْ عندهم بُبُوَّتُهُ، وظهرت عن غيره
بَيْنُونَتُهُ، ووجب تصديقه على ما أنبأهم عنه من الغيوب، ودعاهم
إليه من أمرٍ وحدانية الله تعالى وإثبات صفاته، وإلَى ذلك ما
وجدوه في أنفسهم، وفي سائر المصنوعات من آثار الصَّنْعَةِ،
ودلائل الحكمة الشاهدة على أَنَّ لَهَا صَانِعًا حَكِيمًا عَالِمًا خَبِيرًا،
تَامَّ الْقُدْرَةَ، بِالْغِ الْحِكْمَةَ، وَقَدْ نَبَّهَهُم الْكِتَابُ عَلَيْهِ، وَدَعَاهُمْ إِلَى
تَدْبِيرِهِ وَتَأْمُلِهِ، وَالِاسْتِدْلَالَ بِهِ عَلَى ثُبُوتِ رَبُوبِيَّتِهِ، فَقَالَ: ﴿وَفِي
أَنْفُسِكُمْ أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾ [الذاريات: ٢١]. إشارة إلى ما فيها من آثار



الصَّنْعَةَ، ولطيف الحكمة الدالِّينِ على وجود الصانع الحكيم لِمَا رُكِّبَ فِيهَا مِنَ الْحَوَاسِّ الَّتِي يَقَعُ عَنْهَا الْإِدْرَاكُ وَالْجَوَارِحُ الَّتِي يَتَأَثَّرُ بِهَا الْقَبْضُ وَالْبَسْطُ، وَالْأَعْضَاءُ الْمُعَدَّةُ لِلْأَفْعَالِ الَّتِي هِيَ خَاصَّةٌ بِهَا، كَالْأَضْرَاسِ الْحَادِثَةِ فِيهِمْ عِنْدَ غَنَائِهِمْ عَنِ الرِّضَاعِ، وَحَاجَتِهِمْ إِلَى الْغِذَاءِ فَيَقَعُ بِهَا الطَّحْنُ لَهُ، وَكَالْمَعِدَةِ الَّتِي أُتْخِذَتْ لِطَبْخِ الْغِذَاءِ، وَالْكَبِدِ الَّتِي يَسْلُكُ إِلَيْهَا صَفَاوُثُهُ، وَعَنْهَا يَكُونُ انْقِسَامُهُ عَلَى الْأَعْضَاءِ فِي مَجَارِي الْعُرُوقِ الْمُهَيَّأَةِ لِنَفُوذِهِ إِلَى أَطْرَافِ الْبَدَنِ، وَكَالْأَمْعَاءِ الَّتِي إِلَيْهَا يَرْسَبُ ثَقُلُ الْغِذَاءِ وَتَمَجُّهُ فَيَبْرُزُ عَنِ الْبَدَنِ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ﴾ ١٧ ﴿وَالِى السَّمَاءِ كَيْفَ رُفِعَتْ﴾ ١٨ ﴿وَالِى الْجِبَالِ كَيْفَ نُصِبَتْ﴾ ١٩ ﴿وَالِى الْأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ﴾ [الغاشية: ١٧-٢٠]. وَقَوْلُهُ: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لآيَاتٍ لِأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ [آل عمران: ١٩٠]. وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنْ جَلَالِ الْأَدْلَةِ، وَظَوَاهِرِ الْحُجَجِ الَّتِي يُدْرِكُهَا كَافَّةٌ ذَوِي الْعُقُولِ، وَعَامَّةٌ مَنْ يَلْزَمُهُ حُكْمُ الْخُطَابِ مِمَّا يَطُولُ تَتْبَعُهُ وَاسْتِقْرَآؤُهُ. فَعَنْ هَذِهِ الْوُجُوهِ ثَبَتَ عَنْهُمْ



الغنية عن الكلام وأهله

أمرُ الصانع وكونه، ثم تبينوا وحدانيته وعلمه، وقدرته بما شاهدوه من اتساق أفعاله على الحكمة، واطرادها في سبلها، وجريها على إدلالها، ثم علموا سائر صفاته توقيفاً عن الكتاب المنزل الذي بان حقه، وعن قول النبي ﷺ المرسل الذي قد ظهر صدقه، ثم تلقى جملة أمر الدين عنهم أخلافهم وأتباعهم كافة عن كافة، قرناً بعد قرن، فتناولوا ما سبيله الخبر منها تواتراً واستفاضةً على الوجه الذي تقوم به الحجة؛ وينقطع فيه العذر، ثم كذلك من بعدهم عصرًا بعد عصر إلى آخر من تنتهي إليه الدعوة، وتقوم عليه به الحجة، فكان ما اعتمده المسلمون في الاستدلال أصح وأبين، وفي التوصل إلى المقصود به أقرب، إذ كان التعلق في أكثره إنما هو بمعان تُدرَك بالحس، وبمقدمات من العلم مركبة عليها لا يقع الخلف في دلالاتها.

فأما الأعراض، فإن التعلق بها: إما أن يكون عسراً، وإما أن يكون صحيح الدلالة من جهتها عسراً مُتَعَدِّراً؛ وذلك أن اختلاف الناس قد كثر فيها، فمن قائل: لا عرض في الدنيا؛ نافٍ



لوجود الأعراض أصلاً، وقائل: إِنَّهَا قَائِمَةٌ بِأَنْفُسِهَا لَا تُخَالَفُ
الجواهر فِي هَذِهِ الصِّفَةِ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْاِخْتِلَافِ فِيهَا،
وَأُورِدُوا فِي نَفْيِهَا شُبُهًا قَوِيَّةً، فَالِاسْتِدْلَالُ بِهَا وَالتَّعَلُّقُ بِأَدَلَّتِهَا لَا
يَصِحُّ إِلَّا بَعْدَ التَّخْلُصِ مِنْ تِلْكَ الشُّبُهَةِ وَالانْفِكَافِ عَنْهَا.

وَالطَّرِيقَةُ الَّتِي سَلَكَهَا سَلِيمَةٌ مِنْ هَذِهِ الْآفَاتِ، بَرِيئَةٌ مِنْ
هَذِهِ الْعُيُوبِ؛ فَقَدْ بَانَ وَوَضَحَ فَسَادُ قَوْلِ مَنْ زَعَمَ وَادَّعَى مِنَ
الْمُتَكَلِّمِينَ أَنَّ مَنْ لَمْ يَتَوَصَّلْ إِلَى مَعْرِفَةِ اللَّهِ وَتَوْحِيدِهِ مِنَ الْوَجْهِ
الَّذِي يُصَحِّحُونَهُ فِي الْاِسْتِدْلَالِ، فَإِنَّهُ غَيْرُ مُوَحَّدٍ فِي الْحَقِيقَةِ، لَكِنَّهُ
مُسْتَسْلِمٌ مُقَلِّدٌ، وَأَنَّ سَبِيلَهُ سَبِيلُ الذَّرِيَّةِ فِي كَوْنِهَا تَبَعًا لِلْآبَاءِ فِي
الْإِسْلَامِ، وَثَبِتَ أَنَّ قَائِلَ هَذَا الْقَوْلِ مُخْطِئٌ، وَبَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ
وَرَسُولِهِ مُقَدِّمٌ، وَبِعَامَّةِ الصَّحَابَةِ وَجُمْهُورِ السَّلَفِ مُزْرٌ، وَعَنْ طَرِيقَةِ
السُّنَّةِ عَادِلٌ، وَعَنْ نَهْجِهَا نَاكِبٌ. فَهَذَا قَوْلُهُمْ وَرَأْيُهُمْ فِي عَامَّةِ
السَّلَفِ وَجُمْهُورِ الْأُئِمَّةِ وَفُقَهَاءِ الْخَلْفِ. فَلَا تَشْتَغَلُ -رَحِمَكَ اللَّهُ-
بِكَلَامِهِمْ، وَلَا تَغْتَرَّ بِكَثْرَةِ مَقَالَتِهِمْ، فَإِنَّهَا سَرِيعَةٌ التَّهَافُتِ، كَثِيرَةٌ
التَّنَاقُضِ. وَمَا مِنْ كَلَامٍ نَسَمِعُهُ لِفِرْقَةٍ مِنْهُمْ إِلَّا وَالْخُصُومَ مِنْهُمْ عَلَيْهِ



الغنية عن الكلام وأهله

كلامٌ يوازيه أو يُقاربه، فكلُّ بكلِّ مُعارضٌ، وبعضٌ ببعضٍ مُقابل،
وإنَّما يكونُ تقدُّمُ الواحدِ منهم وفلجُه على خصمه بقدر حظِّه
من البيان، وحذِّقه في صنعةِ الجدالِ والكلام. وأكثر ما يظهُرُ به
بعضُهم على بعضٍ إنَّما هو إلزامٌ من طريقِ الجدالِ على أصولٍ
مؤصَّلة، ومناقضاتٍ على مقالاتٍ حفظوها عليهم، فهم يطالبونهم
بعوْدِها وطردِها، فمن تقاعد عن شيءٍ منها سمَّوه من طريقِ
الجدالِ مُنقَطَعًا وجعلوه مُبطلًا، وحكموا بالفلجِ لخصمه عليه.

والجدالُ لا يبيِّنُ به حق، ولا تقومُ به حُجَّة. وقد يكون
الخصمانِ على مقالتين مختلفتين، كلتاها باطلة، ويكون الحقُّ في
ثالثةٍ غيرهما، فمناقضةٌ أحدهما صاحبه غيرُ مُصحِّحٍ مذهبه، وإن
كان مُفسدًا به قولَ خصمه، لأنَّهما مجتمعان معًا في الخطأ،
مُشتركان فيه كقول الشاعر فيهم:

حُجَجٌ تَهافتُ كالزُّجاجِ تخالها حَقًّا وكلُّ كاسرٍ مكسورُ

وإنَّما كان الأمرُ كذلك لأنَّ واحدًا من الفريقين لا يعتمدُ
في مقالته التي ينصرها أصلًا صحيحًا، وإنَّما هو أوضاعٌ وآراءٌ



تتكافأ وتتقابل، فيكثر المقال ويدوم الاختلاف، ويقل الصواب؛ قال الله تعالى: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢]. فأخبر سبحانه أن ما كثر فيه الاختلاف، فإنه ليس من عنده، وهذا من أدل الدليل على أن مذاهب المتكلمين فاسدة لكثرة ما يوجد فيها من الاختلاف المفضي بهم إلى التكفير والتضليل، وذلك صفة الباطل الذي أخبر الله سبحانه عنه، ثم قال في صفة الحق: ﴿بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ﴾ [الأنبياء: ١٨].

فإن قيل: إن دلائل النبوة ومعجزات النبي ﷺ ما عدا القرآن إنما نُقلت إلينا من طريق الآحاد دون التواتر، والحجة لا تقوم بنقل الآحاد على من كان في الزمان المتأخر لجواز وقوع الغلط فيها، واعتراض الآفات من الكذب وغيره عليها!

قيل: هذه الأخبار، وإن كان شروط التواتر في آحادها معدومة، فإن جملتها راجعة من طريق المعنى إلى التواتر، ومتعلقة به جنسًا، لأن بعضها يوافق بعضًا ويُجانسه، إذ كل ذلك واقع



الغنية عن الكلام وأهله

تحت الإعجاز، والأمر المزعج للخواطر، الناقض لمجرى العادات، ومثال ذلك: أن يروي قومٌ أن حاتم طيء وهبَ لرجلٍ مائةً من الإبل، ويروي آخرون: أنه وهبَ لرجلٍ آخر ألفاً من الغنم، وآخرون: أنه وهبَ لآخر عشرةَ أرؤسٍ من الخيل والرقيق، وما يُشبه ذلك، حتى يكثر عددُ ما يُروى منه، فهو وإن لم يثبت التواترُ في كلِّ واحدٍ منها نوعاً نوعاً، فقد ثبت التواترُ في جنسها، فقد حصل من جُمليتها العلمُ الصحيحُ بأن حاتمًا سخياً، كذلك هذه الأمور، فإن لم تثبت أفرادُ أعيانها تواتراً، فقد ثبتت برواية الجَمِّ الغفير الذي لا يحصى عددهم، ولا يُتَوَهَّمُ التواطؤُ في الكذب عليهم أنه جاءَ بِمعنى مُعجزٍ للبشر، خارجَ عمَّا في قُدرتهم فصَحَّ بذلك أمرُ نبوته، وباللَّهِ التوفيق.

فإن قيل: فيجبُ على هذه المقدمة التي قدَّمتموها أن لا يكون الإيمانُ باللَّهِ، ولا معرفةُ وحدانيته واجباً على مَنْ يَعْقِلُ قبل أن يُنْعَثَ إليه رسول، وأن لا يكون بتركه مؤاخذاً وعليه معاقباً. قيل: كذلك نقول، وعليه دلُّ قوله سبحانه: ﴿وَمَا كُنَّا



مُعَذِّبِينَ حَتَّى تَبْعَثَ رَسُولًا ﴿ [الإسراء: ١٥]. وقوله حكايةً عَمَّنْ
استحقَّ العقوبة على تَرْكِ الإِيمَانِ بِهِ وبالبعث: ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ رَسُولٌ
مِّنْكُمْ يَتْلُونَ عَلَيْكُمْ آيَاتِ رَبِّكُمْ وَيُنذِرُونَكُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَذَا قَالُوا
بَلَىٰ ﴿ [الزمر: ٧١]. فأقام الحجة عليهم ببعثه الرسول، فلو كانت
الحجة لازمةً بِنَفْسِ الْعَقْلِ، لَمْ تَكُنْ بَعَثُهُ الرَّسُلَ شَرْطًا لَوْجُوبِ
العقوبة. وقال ﷺ: «أَمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا
اللَّهُ»^(١). فدلَّ على أنَّه الداعي إلى الإيمان، وصحَّ أن الدعوة له،
والحجة إنما تقومُ به.

والحمد لله رب العالمين

هذا آخر كلام الخطابي، وكان إماماً في الفقه واللغة وغيرها.

توفي في ربيع الآخر سنة ثمان وثمانين وثلثمائة



(١) أخرجه البخاري (٢٥)، ومسلم (٢٢) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

حِكْمَةُ السُّكْرِ وَالْكَهَانَةِ
وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهَا

تأليف

شيخ الإسلام وإمام الأئمة في حضوره وتبعية السلف
النفسيه المجرمه المحترثه النافه البصير تقابله الوجد الزاهد العابده

عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَارِزٍ

الملك

بَيَانُ الرُّسُلِ جَمِيعًا

الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ بِهِ الرُّسُلَ جَمِيعًا
وَبَعَثَ بِهِ خَاتَمَهُمْ مُحَمَّدًا ﷺ

تَأليف

شيخ الإسلام وإمام الأئمة في عصره وتبعية السلف
الفضيلة المحمّدية المحدث النافذة البصيرة ثقله الوجع الزاهد العابد

عبد العزيز بن عبد الله بن باز

المطبعة

الأعراب عن
قول الأعراب

تأليف
إسلامة الأمام البخاري
أبي محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله
ابن هشام الأنصاري
٧٠٨-٧٦١ هـ

المكتبة

